جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science
معرفة وانتماء

المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد السابع عشر، يناير 2024)

العلاقة بين الهوية والصراع من منظور بنائي [1]

إيهاب إبراهيم السيد أبو عيش
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
ehababoaish2023@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/12/18، وتم قبوله للنشر في 2023/9/6.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده كيف تطور مفهوم الهوية داخل المدرسة البنائية، وكيف استخدمه البنائيون نظريًا في حقل العلاقات الدولية لتفسير الصراعات؟ ومدى ارتباط مفهوم الهوية بمفهومي الأمن والمصلحة الوطنية؟ وما هي حدود تأثير الهوية كمحفز للصراع أم للتعاون؟ واستخدمت الدراسة النظرية البنائية لتفسير ظاهرة الصراع وارتباطها بمفهوم الهوية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اتفاق بين منظري العلاقات الدولية حول معنى مفهوم الهوية؛ لذا يحتاج هذا المفهوم إلى إعادة صياغة بهدف تحقيق نوع من التوافق مع تحليلات ما بعد الحداثة. كما تبين أن العلاقة بين الهوية والصراع هي علاقة معقدة قد تكون محفزة للصراع وقد تقود إلى التعاون. وأخيرًا؛ فقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الهوية على سلوك الفاعلين ليس تأثيرًا ميكانيكيًا، فقد يكون تأثيرًا سابقًا على الصراع أو تاليًا له.

الكلمات الدالة: الهوية، الصراع، الأمن، المصلحة الوطنية، النظرية البنائية، التعاون، الثقافة.

Abstract

This study aims to answer a main question; how the concept identity had developed within the constructivist school? How constructivists use it in the field of international relations to explain conflicts? To what extent the concept of identity relates to the concepts of security and national interest? And what are the limits of the impact of identity as a catalyst for conflict or cooperation?

The study used constructivist theory to explain conflict and its connection to the concept of identity. It concluded that there is no agreement among international relations theorists about the meaning of identity, so the concept needs to be reformulated in order to achieve some kind of compatibility with postmodern analyses. It was shown that the relationship between identity and conflict is a complex relationship that may be a catalyst for conflict and may be lead to cooperation. Finally, the identity on the behavior of the actors is not a stable effect, but it may be an effect before the conflict or after it.

Keywords: Identity, Conflict, Security, National interest, Constructivism theory, Cooperation, Culture.

مقدمة

أدت نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات إلى مراجعات فكرية للنظريات التقليدية؛ فانتهاء الحرب الباردة على النحو الذي آلت إليه بدون نشوب حرب عسكرية كبرى على خلاف توقعات المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية، والتحول السلمي في المعسكر الاشتراكي، أدى إلى اهتزاز معايير الوضعية في تفسير الظاهرة الدولية في حقل العلاقات الدولية، فدار الجدال في هذه المرحلة بين أصحاب المنظورات الكبرى المهيمنة في العلاقات الدولية، وبين أصحاب الاقترابات ما بعد الوضعية، وظهرت عدد من المراجعات الفكرية في هذه الفترة، كان من أهم ملامحها: بروز الأبعاد الثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية بعد أن حازت القضايا والأبعاد العسكرية والأمنية على الاهتمام والأولوية في ظل سيادة المنظور التقليدي والتي تلاها الاهتمام بقضايا الاقتصاد السياسي الدولي؛ ومراجعة المنهج الإمبريقي الوصفي السلوكي، وذلك برد الاعتبار للقيم على أساس أن أحد أهم أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة– كما يرى هولستي– هو إهمال القيم والتاريخ والفلسفة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في مصطلحات أساسية مثل الحقيقة Truth، والعقلانية Rationality، والموضوعية Objectivity، والإجماع Consensus (مصطفى، وعبد الفتاح، 2002: 201–202، Mayall, 2000: 75).

أما على صعيد التحولات في نمط القوة في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يمكن الإقرار بوجود اتجاه نحو إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة، نجم عنها تراجع القوة العسكرية لصالح القوانين الاقتصادية والتكنولوجية مع عدم إقصاء لأي منها، بل تداخلها وتشابكها وتكاملها أحيانًا، خاصة مع تراجع دور الدولة الوطنية ووظائفها بسبب العولمة التي أفرزت فواعل أخرى من غير الدول، وكذلك التحولات التي طرأت على طبيعة وكثافة ونطاق الصراعات، وتراجع أولوية الصراع الأيديولوجي وبروز الصراعات العرقية والإثنية، وإزالة الحدود الفاصلة بين الأبعاد الداخلية والخارجية، وهذه التحولات منحت مناخًا ملائمًا للنظرية البنائية كأحد نظريات ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، فضلاً عن النظريات النقدية والنسوية والماركسية الجديدة وغيرها. إلى جانب إعادة الاهتمام بالأبعاد غير المادية كالهوية؛ لتفسير تلك الظواهر المتعلقة بالصراعات، التي لم تستطع الجوانب المادية (الأبعاد العسكرية والاقتصادية) وحدها الوصول إلى تفسير لها (Linklater, 1995: 250).

وقد أدى ذلك إلى تماهي الخطوط الفاصلة بين مفاهيم الحرب والسلام، والسياسة الداخلية والخارجية، والجهات الفاعلة من الدول وغير الدول، كما أن الحدود الإقليمية للدول لم تعد تؤدي بذات القدر من الفاعلية وظيفتها التقليدية المتمثلة في الحماية من التهديدات والأخطار الخارجية. ذلك أنه برزت إلى السطح وبقوة فئة جديدة من التهديدات والاضطرابات الاجتماعية والسياسية المجسدة في الصراعات العرقية، والدينية، والهوياتية ذات الأبعاد الثقافية والحضارية، والتي عُدَّ من أبرز سماتها التداخل والترابط.

مشكلة الدراسة

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الجدلية في حقل العلاقات الدولية، وبين أنصار المدرسة البنائية الأكثر استخدامًا له في الحقل، خاصة عند أخذه كأساس لتفسير الصراعات. ولقد تزايدت أهميته خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز صراعات داخلية وإقليمية على أساس عرقي وديني، مما فشلت معه النظريات الوضعية في وضع تفسير لحدوث الصراعات الداخلية وتأثيرها على النظام الدولي، في ضوء التداخل بين الداخل والخارج. وتعتبر المدرسة البنائية هي الأكثر استخداماً للمفهوم في حقل العلاقات الدولية، التي تعددت اتجاهاتها خاصة فيما يتعلق بتعريف مفهوم الهوية واستخدامه في التنظير في العلاقات الدولية في ضوء تجدد الاهتمام بالقيم.

وفي إطار ما سبق؛ تحاول الدراسة الإجابة على **تساؤل رئيسي مفاده. ما طبيعة العلاقة بين الهوية والصراع في إطار المنظور البنائي، وما هي حدود تأثيرها كمحفز للصراع أم للتعاون؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، هي على النحو التالي:

1. ما التطور الفلسفي لمفهوم الهوية في إطار المدرسة البنائية؟
2. كيف استخدم البنائيون مفهوم الهوية في حقل العلاقات الدولية لتفسير الصراع؟
3. ما أنواع الهوية، ودورها في إرساء التعاون أم الصراع في إطار المنظور البنائي؟
4. ما حدود تأثير الهوية كمحفز للصراع أم للتعاون في إطار ارتباطها بمفهومي الأمن والمصلحة الوطنية؟
5. ما الآراء حول العلاقة بين الهوية والصراع في إطار المنظور البنائي؟

أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة ضمن الاتجاهات النقدية الجديدة، والتي تركز بالأساس على تجدد الاهتمام بالأبعاد الثقافية، والحضارية، والقيمية في حقل العلاقات الدولية، وحاولت الأدبيات النظرية المعاصرة التي تطرقت إلى مكانة الهوية إلى إبراز المكانة الحقيقية للبعد الثقافي والقيمي في العلاقات الدولية، ومحاولة إرجاع القيمة النظرية لها من خلال تبيان أن الظواهر السياسية الحالية لم يعد تحليلها وتفسيرها قابلًا للعوامل المادية فقط دون الرجوع إلى الأبعاد الثقافية، والحضارية، والقيمية لفهم القضايا الدولية المعاصرة.

وبالتالي تسعى الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه الهوية في العلاقات الدولية عامة، وفي الصراعات خاصة، وهو ما يخلق علاقة تفاعلية بين الهوية كتنظير أو كمتغير فعّال في العلاقات الدولية، وبين الهوية وتأثيرها على طبيعة الصراعات. لذلك فمثل هذا الموضوع يخضع لمبدأ التنظير والممارسة في العلاقات الدولية. لذلك يمكن لهذه الدراسة أن تقدم طرحاً نظرياً يسهم في تفسير العلاقة بين مفهوم الهوية ومدى ارتباطها بمفهوم الصراع في إطار المنظور البنائي. ويرى الباحث أن النتائج المتعلقة بالدراسة، قد تقدم مدخل "استرشادي" لتفسير طبيعة، وكثافة، ونطاق الصراعات.

الدراسات السابقة

يلاحظ محدودية الدراسات التي اهتمت بدراسة الهوية كمحدد في تفسير الصراعات، ومن هذه الدراسات، تطرقت دراسة (عبد الحليم، 2016) إلى أن الهوية الدينية لدى التنظيمات الدينية العابرة للحدود تُعد مدخلًا رئيسيًا لتكوين مدركاتها ورؤيتها للعالم الخارجي، وأن هذه التنظيمات تستند في نشأتها ووجودها وبقائها لهوية مركبة تميزها عن غيرها من الفاعلين، بيد أن الإشكالية تكمن في أن هذا الانتماء الهوياتي لم يقتصر على مدلولاته الإيجابية، ولكنه استدعى أبعادًا سلبية لدى بعض الفاعلين مثل تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الدينية بدرجات متفاوتة.

وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن المدلولات السلبية للهوية حاضرة في أطروحات نظرية الهوية الاجتماعية، والتي افترضت أن التنافس الهوياتي، والمتضمن الهويات القائمة على الانتماءات الدينية يضطلع بدور مركزي في نشأة وتصاعد حدة الصراعات بين المجموعات الهوياتية المختلفة، خاصة في أوقات الاضرابات والأزمات التي تتضمن معها تهديدات وجودية لبقاء المجموعة أو التنظيم.

وهكذا، يسعى أفراد كل مجموعة إلى تعزيز تماسكهم الداخلي عبر إعلاء هويتهم الذاتية، والتقليل من شأن الهويات الأخرى. وتبدو الإشكالية الكبرى لدى بعض التنظيمات الدينية هي فكرة الهوية المنفردة التي تنفي الهويات الأخرى، وتدخل في صراع معها.

وطرحت الدراسة أيضًا مداخل تفسير وتحليل أزمة الإدراك لدى التنظيمات الدينية أولها الرؤية الثنائية للعالم، ومن هذه الثنائيات التي تستند إليها تلك التنظيمات دار الإسلام ودار الحرب أو الكفر، وثانيًا معضلة الدولة القومية حيث يرفضون فكرة الدولة القومية في صيغتها المعاصرة، وثالثًا التفكير التآمري حيث الاعتقاد الدائم بأن العالم عبارة عن شبكة من المؤامرات من جانب المجموعات الأخرى، وأخيرًا المدخل النفسي.

كما تضمنت دراسة (رجب، 2006) تزايد دور الفاعلين من غير الدول، وخاصة العنيفين منها في السنوات القليلة الماضية في منطقة الشرق الأوسط من خلال التواجد الفعّال في الصراعات الإقليمية، على نحوٍ أدى إلى تصدع الجبهات الداخلية لبعض الدول في المنطقة، وأشار الكتاب أيضًا إلى التحولات التي طرأت على تأثير الفاعلين من غير الدول، حيث أصبحوا طرفًا رئيسيًا في السياسات والتفاعلات الإقليمية. حتى أنه لم يعد من الممكن تحليل سياسات المنطقة بالتركيز على الدول فقط.

وطرحت الدراسة إطارًا تحليليًا جديدًا يرتكز على عدد من الفروض والمقولات التي تجمع بين التحليلين الواقعي والبنائي، وتتمثل تلك المقولات التي تحلل تأثير الهوية على سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول فيما يلي:

أن الفاعل العنيف من غير الدولة هو فاعل رشيد، يقيم حسابات المكسب والخسارة على نحو يعطي أهمية لمتغيرات أخرى نابعة من الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي يعمل فيها، والتي قد تكون مسئولة عن تعزيز تأثير الهوية أو المصلحة على سلوكه.

وأن أهمية الهوية والمصلحة كمتغيرين يؤثران في سلوك هذا النوع من الفاعلين والمتعدي للحدود مرتبطتان بعاملين: يتمثل الأول في أن بقاء الفاعل وتمايزه عن الآخرين مرتبط بهذه الهوية، والعامل الثاني يتمثل في أن الهوية تحدد مصالح الفاعل التي يسعى لتحقيقها من خلال الدخول في تفاعلات خاصة بقضايا محددة، ولكن في قضايا معينة قد تفرض المصلحة على الفاعل اتباع سلوك معين يتعارض مع الهوية الخاصة به، لذا يهتم هذا الكتاب بتحليل الاتساق وعدم الاتساق بين تأثير الهوية والمصلحة.

وأن هناك شروط لتغير هوية الفاعل ومصلحته. وتغير الهوية قد يعني تغير أحد المكونات المادية أو غير المادية للهوية، أو تغير أحد الأدوار الخاصة بالهوية، وهذا التغير في هوية الفاعل قد يغير من طبيعة الفاعل من حيث كونه فاعلًا من غير الدولة، بحيث يصبح فاعلًا مهجنًا أو مختلطًا.

ولقد تم تطبيق الإطار النظري على سلوك كل من حركة حماس وحزب الله من خلال تحليل تأثير الهوية والمصلحة على سلوكهما تجاه قضيتين إحداهما خارجية تتمثل في الصراع مع إسرائيل، وثانيهما داخلية تتمثل في التغيير السياسي الداخلي. فرغم الاهتمام بتأثير الهوية كمتغير، إلا أنه لم يغفل كون كل من حزب الله وحماس فاعلًا رشيدًا، وله مصالح يسعى لتحقيقها، كما لم يغفل الظروف الموضوعية لكل منهما، والتي تُعد وفق تصورها محددًا في اختلاف سلوك كل منهما تجاه القضية ذاتها رغم انتمائهما للنوع ذاته من الفاعلين.

تشير دراسة لـ (Kratochvil, 2009) إلى أن وقت الحديث عن غياب دور الدين في العلاقات الدولية قد انتهى، فبعد أن كان مهملًا بدأ الاهتمام به وتحديدًا في نهاية عام 1990م، حيث كانت النقاشات حول دور الدين في العلاقات الدولية لا يتجاوز الاهتمام إلا مجرد حواشي في هامش الدراسات الأكاديمية، إلا أنه وبعد الهجمات الإرهابية عام 2001م أصبح الدين محورًا رئيسيًا في الدوائر الأكاديمية في الولايات المتحدة والغرب حتى أصبح تجاهل دور الدين في العلاقات الدولية لم يعد أمرًا مقبولًا، وهذا أدى تدريجيًا إلى تزايد الاهتمام ليس فقط بالدين، ولكن بمستوى إسهاماته في بعض القضايا بعينها، وما استتبعه ذلك بدراسة التنظيمات الإرهابية، وبنيتها الدينية في العلاقات الدولية.

ومن ثم، فإن الهدف من الدراسة يدور في فلك فكرتين رئيسيتين: الأولى والمتعلقة بالسعي لتلخيص النماذج الرئيسية للدين التي باتت شائعة في ظل العلاقات الدولية، وتوضيح كيفية ترابط هذه النماذج مع بعضها البعض. والفكرة الثانية، والتي تشير إلى بعض النقاط بشأن مستقبل البحث في الدين وعلاقته بحقل العلاقات الدولية.

وتطرقت الدراسة إلى الجدل الثالث في العلاقات الدولية من خلال انتقاد مُستوحى التنوير حول الحكم الذاتي في العالم المعاصر بما في ذلك الوضعية، واستبدال التركيز على الأفراد وعلاقتهم بالدين أحيانًا من خلال تحليل الروابط المفاهيمية بين بعض نظريات العلاقات الدولية، والسوابق الدينية كما هو الحال في نظريات الحرب العادلة.

وتم الحديث أيضًا عن الفلسفة السياسية الغربية بشأن دور الدين، وإسهاماته في الليبرالية الكلاسيكية، وأن زيادة الوعي الذاتي للأقليات الدينية الجديدة جنبًا إلى جنب مع تزايد النشاط السياسي للجماعات الدينية القديمة، يلقي الشكوك حول التمييز بين الخاص والعام وبين الدين والثقافة.....إلخ.

وقدم الكاتبان (Fox, Jonathan and Shmuel, 2006) كتاب يتناول البعد الديني في العلاقات الدولية، حيث يحاول الكتاب إيجاد تفسير عما إذا كنا في حاجة إلى باراديم جديد يمكن من خلاله إدخال الدين كأحد التفسيرات الأساسية في العلاقات الدولية من خلال عدة قضايا مثل الشرعية الدينية والصراعات الدينية، كما تناول الكتاب دراسة لقضية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي من مدخل الهوية الدينية والإثنية القومية الإسرائيلية والفلسطينية.

ويشير الكاتبان إلى أن العوامل المعيارية تتجه إلى أن تكون ذات تأثير متزايد في العلاقات الدولية، فهناك العديد من المؤشرات التي تبين أن الاهتمامات المعيارية التي يمثل الدين واحدًا منها تعمل بالفعل على التأثير على سلوكيات السياسة الخارجية، كما أن الاتجاهات الدينية لا تعمل فقط كواحدة من بين مكونات معوقات اتخاذ القرارات السياسية. بل أيضًا نجد أن الدين يؤثر على الوساطة السياسية والثقافية، وفي نهاية الكتاب يتم طرح تساؤل جديد– هل سيتكامل نظام العلاقات الدولية مع الدين في إطاره العملي؟ كما يوصي بتطوير معايير أكثر تحديدًا تصف لنا تأثير الدين على العلاقات الدولية بشكل أكثر دقة.

ودراسة (Bassedas, 2009) تناول فيها تأثير الهوية الدينية لحزب الله على تحوله التنظيمي وعلاقاته الدولية خلال التسعينيات، فالهوية الإسلامية للحزب قد تطورت مع مرور الوقت، نتيجة التفاعلات التي دخل فيها الحزب داخل لبنان من خلال مشاركته في الحياة السياسية، وخارج لبنان من خلال التحالفات الإقليمية مع كل من سوريا وإيران. وتوصل إلى أنه حين تعارضت الهوية الإسلامية لحزب الله مع الاعتبارات المادية، كان الحزب يغلب الأخيرة، حيث كان يحل محل معتقداته الدينية المرتبطة بهويته الدينية برجماتية سياسية، وترتبط أهمية هذه الدراسة بأنها درست الإشكالية البحثية ذاتها التي تعالجها هذه الدراسة، ولكن بالتطبيق على حالة واحدة فقط، وخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، وبالتالي، من الممكن الاستفادة من نتائجها الخاصة بتلك الفترة في دراسة حزب الله، واختبار صلاحية هذه النتائج لتفسير سلوك حزب الله في الفترة التالية على ذلك.

وتناولت مقالة (Rousseau, 2007) نموذج لبناء الهوية على مستوى الفرد، وترى أن الشعور بالهوية الجماعية يقلل من الشعور بالتهديد، ويزيد من احتمالية التعاون ما بين الدول. وقد تناولت المقالة بحثًا إمبريقيًا توصل إلى أن الأفكار، والقوة تؤثران على الشعور بالتهديد، وكلما قل الإحساس بالهوية الجماعية، فإن توازن القوى المادية يصبح أكثر قوة للشعور بالتهديد.

ويلاحظ أن المقال أغفل بعض الجوانب غير المادية والتي تؤثر على الهوية، فعدم وجود هوية جماعية ليس بالضرورة أن يؤدي إلى صراع، ووجود هوية جماعية ليس بالضرورة أن يؤدي إلى تعاون.

وتناولت مقالة للكاتب (Chandler, 2004)، العلاقة بين الهوية والسياسة الخارجية، والتي أكدت على أن الجوانب الثقافية والأخلاقية لم تعد مجرد تبريرات لسياسات معينة هي في الأساس مادية، ولكنها تلعب دورًا مؤثرًا في السياسات الخارجية للدول، التي لم تعد تُبنى على أساس المصلحة فقط، بل على أساس إنساني كالتدخل لأغراض إنسانية، أو للتخلص من الأسلحة النووية.

ويرى الكاتب أن بروز النزعة تجاه المعياري والقيمي في السياسة الخارجية هي نتاج رد فعل تجاه أزمة الهوية القومية التي تواجهها المجتمعات الغربية حاليًا.

ولقد ركزت تلك المقالة على تجدد الاهتمام بالأبعاد غير المادية على حساب الأبعاد المادية، وترى أن مشكلة الهوية القومية الغربية تعود إلى فقدان القيم والأهداف المشتركة التي أدت إلى فقدان الاحترام للسلطات، ويؤخذ على الكاتب أنه بالرغم من تأكيده على تجدد الاهتمام بالقيم إلا أنه ينكرها في تحليله، كما أنه يُقصر مستوى التحليل على مستوى الدولة.

منهجية الدراسة

يتسم حقل العلوم السياسية بتعدد مناهجه، ما بين مناهج تقليدية ترتبط في الغالب بتحليلات الوضعية، وما بين مناهج جديدة تتواءم مع التطور النظري في الحقل، في ضوء تجدد الاهتمام بالأبعاد غير المادية المرتبطة بالدراسات ما بعد الوضعية.

وتعد الأبحاث النظرية خاصة التي تتبنى دراسة أحد المفاهيم من النوع الذي يتطلب استدعاء التطور التاريخي الفلسفي للمفهوم، ومعرفة خصائصه وطوائفه، وتبين علاقته بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة لمعرفة حدود تأثيره في حقل العلاقات الدولية، وما هي المآخذ التي تؤخذ على تعريف الاتجاهات البنيوية له، وذلك ليتمكن الباحث من الوصول إلى نتيجة سليمة لبحثه في ذلك الإطار الأكاديمي من خلال بلورة سمة التلازم بين الواقع والتنظير في رصد تطور منظورات العلاقات الدولية، سواء من

مداخل جزئية أو كلية من داخل المعرفة الغربية، ولمعرفة هل تحتاج إلى رؤى~ نقدية أخرى غير الرؤية النقدية الغربية لكي تتكامل الرؤى~ بإسهاماتها النظرية جنبًا إلى جنب مع نظائرها للوصول إلى رؤية كلية يمكنها تفسير الواقع بشكل صحيح.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية؛ يتناول المحور الأول التعريف بمفهوم الهوية وخصائصه البنيوية، ليتناول بالدراسة تعريف المدرسة البنائية للمفهوم من خلال دراسة خصائصه البنيوية، مع إطلالة نقدية لتلك الخصائص، وهذا ما يستدعي أن نعرج سريعًا على فروض النظرية البنائية واتجاهاتها فيما يتعلق بالهوية وعلاقاتها بالصراع وذلك في المحور الثاني. أما المحور الثالث فيتناول التطور الفلسفي لمفهوم الهوية في إطار المدرسة البنائية من خلال تسلسل تاريخي للمفهوم يستدعي المكان والزمان، وكذلك يستدعي السياق الفكري. ثم ننتقل للمحور الرابع لبيان أنواع الهوية وعلاقاتها بالصراع وفقاً للرؤية البنائية، مما دعى الباحث إلى إعادة تنميطها وفقًا للتطور الفلسفي البنيوي للمفهوم. ثم ننتقل إلى المحور الخامس والأخير والذي يبحث في حدود تأثير الهوية في تفسير الصراعات في حقل العلاقات الدولية من منظور بنيوي، مقارنة بالمدرسة الواقعية، وذلك في إطار علاقة مفهوم الهوية بمفهومي المصلحة، والأمن، ولمعرفة هل الهوية محفز للصراع أم للتعاون؟ خاصة في القضايا الأمنية الجديدة الناتجة عن تطور حقل العلاقات الدولية على مستوى الممارسة والتنظيم. وينتهي البحث بخاتمة تتضمن رؤية مقترحة للباحث لمجابهة التأثير السلبي للهوية الدينية على سلوك الفاعلين.

أولًا: التعريف بمفهوم الهوية وخصائصه البنيوية

يلاحظ أن استخدام مفهوم الهوية في أدبيات العلاقات الدولية يتم في سياقات تحليلية عديدة تستدعي فيها معاني مختلفة، ومن ثم لا يوجد اتفاق بين منظري العلاقات الدولية حول المقصود بمفهوم الهوية حتى من أصحاب المدرسة البنائية الأكثر استخدامًا له. وارتباطًا بذلك يعرفها البعض مثل Alexander Wendt، على أنها "فهم محدد للدور وللتوقعات الخاصة بالذات وبالآخر". وهي صفة للفاعل تولد لديه نزعات سلوكية ولها جذور في فهمه لذاته (Zchfuss; 2002: 14). ويجادل "ونت" بأن الهوية تتشكل من نوعين من الأفكار؛ يتألف النوع الأول من أفكار الذات الناتجة عن التفاعل بين الهياكل الاجتماعية التي يتكون منها الفاعل داخليًا، ويتألف النوع الثاني من أفكار الآخرين التي تدخل في تكوين الهوية من خلال التفاعلات بين الهياكل الخارجية الموجودة في النظام الدولي

(Wendt; 1999: 224). بينما يعرفها David L. Roussaue بأنها "حزمة من القيم المشتركة والمعتقدات والاتجاهات، تستخدم لرسم الحدود بين هوية من هو داخل الجماعة، ومن هو خارجها" (Roussaue; 2007: 748) ويشير Bernard Lewis في كتابه "الهوية في الشرق الأوسط" أن المتغير المحدد للهوية يختلف من فترة زمنية لأخرى، ومن مكان لآخر، ومن حالة لأخرى. حيث جادل بأن الولاء للأمة أو الدولة، هو المحدد الرئيسي للهوية في الدول الغربية، بينما رأى أن العقيدة هي المحدد الرئيسي للهوية في الشرق الأوسط. ودلل على ذلك بأن الدولة العثمانية تعاملت مع أوروبا من منظور كونها ممثلًا للمسلمين في مواجهة المسيحيين، بينما لم تتعامل –وفقًا له– كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا مع الدولة العثمانية على أنهم دول مسيحية. ومن خلال دراسته لتاريخ الهويات في المنطقة انتهى لويس إلى أنه منذ القرن التاسع عشر انتشر في الشرق الأوسط مفهومان هما الوطنية patriotism والقومية nationalism، التي تتحدد باللغة والانتماء الإثني. ورأى أن القومية هي الأكثر انتشارًا في الشرق الأوسط (Lewis; 1998: 3–21). وأعتبر أن الدين المتغير الأكثر أهمية في تعريف الهوية في المنطقة، ثم يأتي العرق في مرتبة أقل أهمية، وجادل بأن التاريخ يلعب دورًا مهمًا كذلك، حيث تستقي الدول هوياتها من تاريخها القديم (Lewis; 1998: 68–69).

وقد يحدث خلط بين الهوية والثقافة؛ فقد عرف Markus Fischer الثقافة بأنها "عقلية mindset تشكل الحقيقة السياسية الاجتماعية"، فهي إطار يحدد من هو الفاعل وكيف يجب أن يتصرف، وجادل بأن الهوية تعد وحدة سلوك من الثقافة unit action of culture وأداة للتعايش مع بيئة معينة (Fischer; 2006: 51).

ويرى الباحث أن الخلط بين الهوية والثقافة قائم، حيث أنه من الصعب رسم حدود فاصلة بين ما يعد من الهوية وما يعد من الثقافة، وأن ما يقلل هذا الخلط هو إضافة الكيان الذي يتم الاهتمام بهويته، مثل هوية الدولة، هوية المجتمع، مع تحديد مجموعة من التصورات التي تعرف الذات والآخر، وبذلك تكون الهوية أكثر تحديدًا من الثقافة، التي عادة ما ترتبط– كما يشير ماكس فيبر – بالتوجهات. كما يتبنى الباحث ما ذهب إليه أليكسندر ونت في تعريفه للهوية على أنها "فهم محدد للدور وللتوقعات الخاصة بالذات وبالآخر"، وهي تتألف من مجموعة من المكونات، التي تجعل الفاعل متمايزًا عن غيره، وبالتالي فإن الهوية تمثل مرتكزًا لبقاء الفاعل، وهي تتضمن المكونات المادية التي يمتلكها الفاعل، مثل مصادر التمويل والسلاح والنطاق الجغرافي...إلخ، ومكونات غير مادية خاصة

بالمعتقدات المشتركة تجعلهم يتصرفون ككيان جماعي، مثل الانتماء لدين معين أو مذهب معين أو أيديولوجية معينة.

وتمثل الهوية وفقًا للمدرسة البنائية نتاجًا للحركة الاجتماعية والسياسية، وأنه يمكن فهمها في ضوء أنها أساس لأي سلوك أو تصرف. كما عرفها "ألكسندر ونت" بأنها "كيف نرى الذات والآخر، وأنها سمة من سمات الفاعل الدولي، والتي تولد السلوك أو التصرف". وفي ضوء ذلك تعتبر المدرسة البنائية أن هناك استخدامات بنيوية لمفهوم الهوية تتلخص في الآتي:

- الهوية قابلة للبناء، فهي ليست شيئًا يكتشف، وبالتالي هي تابعة لمن يقومون على بنائها.
- الهوية تابعة للسياق الاجتماعي والفاعلين، ومرتبطة بالتقاليد والتاريخ.
- ترتبط الهوية بنظام القيم السياسية.
- تقوم الهوية على حدود تفصل داخلها عن خارجها بشكل يسمح للفرد بتأكيد ذاته عند تفاعله مع الآخر، وبالتالي أهمية وجود الآخر (Gurbuz; 2004: 18) .

وإذا ما نظرنا لخصائص الهوية البنيوية بصورة نقدية نلاحظ ما يلي:

- الهوية تمتلك المعايير، ونظام للقيم، وسلم ترتيبها، والمشكلات والتحديات التي تواجهها، فالهوية لا يمكن أن تتشكل نتيجة تفاعلات وإنجازات ومواقف عشوائية.
- الهوية تحتاج إلى تجديد مستمر في الوعي والسعي، فالتراجع الحضاري لأمة من الأمم يعني الكف عن تجديد الهوية وإعادة إنتاجها، مما يحولها إلى أشياء يتم تلقينها للناس دون أن تعني لهم الكثير، وبالتالي يصبح فاقد الهوية أو المُزيف لجوهرها عالة أنطولوجية ومعرفية معاً يلقي نفسه في الآخر دون تمييز لذاته. مما يؤدي إلى تكوين هويات فرعية داخل الهويات المتراجعة قد تسلك سلوكًا صراعيًا تجاه الهوية المتراجعة، أو الآخر.
- الهوية لا تستمد وجودها من نفسها فقط، وإنما تستمد وجودها أيضًا من الآخر، أي من خلال علاقاتها بالآخر. فالهوية القوية والفاعلة تاريخيًا وحضاريًا تقترب من الآخر دون خوف، وبالتالي تنحو بعيدًا عن الصراع ونحو التعاون في إطار تعددي، بينما الهويات الضعيفة تكون على النقيض من ذلك، إذ تقوى لديها رغبة الالتصاق بنفسها بينما يشتد شعورها بالخوف من هيمنة الآخر، فالهوية هي قوة الممانعة في الذات إزاء قوة الاستلاب التي يمكن أن تمارسها هوية

أخرى، مما يجنح بها نحو الصراع على مستوى أقل من مستوى الدولة، وإن كان من الممكن أن يعبر مستوى الدولة.

- الهوية لا تفترض ثباتًا في الحال. فالتميز لا يستبطن مطلقًا معنى الثبات، فمضمون ودرجة التميز يختلفان في الشدة والضعف مع الوقت وتبعًا للظروف. فالتميز يرتبط بالحركة التي تنقل الهوية من درجة إلى أخرى، ويربطها بأنماط التعاون أكثر من الصراع (عبد الفتاح، 2006: 985- 997).

ثانيًا: فروض النظرية البنائية واتجاهاتها فيما يتعلق بالهوية والصراع

بالرغم من تعدد اتجاهات النظرية البنائية إلا أنها تشترك في عدد من الخصائص، والفروض الرئيسية التي تميزها عن المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية، وتتمثل فيما الآتي:

- أن الحقائق الاجتماعية من صنع الإنسان، وأن البناء الاجتماعي لا يتشكل فقط من عوامل مادية محضة كما ادعت الواقعية، بل من عوامل غير مادية أيضًا فالهياكل الأساسية التي تبنى عليها السياسات الدولية هي بالأساس اجتماعية تحدد من خلال الأفكار والمعرفة المشتركة، والعوامل المادية، والممارسات. فالمعرفة المشتركة هي التي تعطي معنى للقوة، وأن الممارسات أو التفاعلات بين الدول تقدم أو تعيد تقديم الهياكل الاجتماعية التعاونية أو الصراعية، والتي تشكل هوية الفاعلين ومصالحهم، ومدي إدراكهم لأهمية القدرات المادية والفرص والقيود التي تفرضها البيئات الداخلية والخارجية (Wendt; 1995: 71-81, Hill; 2002: 208-214).
- لذلك تنطلق البنائية من أن البنى الرئيسية مبنية اجتماعيًا عن طريق الأفكار، والقيم والممارسات، وليس من العوامل المادية فقط كمعطى سابق. فالأفكار – كما يطرحها البنائيون هي المتحكمة بأفعال الدول ونزوعها نحو الصراعات، وليس الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي من تجعل الدول تدخل في صراعات، فالأفكار والمعرفة المشتركة لها القدرة على تحريك الصراع، كما لها القدرة على تثبيطه، ذلك أن إدراكها لتهديد معين، مرتبط بالجانب المعرفي أكثر، وبإدراك الذات للآخر، والتي غالبًا ما تترجم كأفعال وردود أفعال في الاتجاهين السلمي والصراعي في أدنى مستوى وهو الفرد، مرورًا بالجماعات الإثنية إلى أعلى مستوى وهو الدولة (بركان، 2010: 47-49).
- هذه الهياكل الاجتماعية تشكل هويات ومصالح الفاعلين الأساسيين بدلًا من سلوكهم الخارجي الذي يعتمد على توزيع القدرات المادية كما ادعت الواقعية. فالهوية والأفكار تؤثر على تأسيس

الفاعل وشكله وليس على سلوكه فقط، وأثناء عملية التفاعل تحدث عملية إعادة تعريف لهويات الفاعلين ومصالحهم، والتي على أساسها يتحدد سلوك الفاعل في التوجه نحو التعاون أو الصراع، فالهويات المشتركة –كما بينها البنائيون تؤدي إلى مزيد من التعاون وبعيدًا عن الصراع (Adler and Barnet; 1998: 8).

- على النقيض من المدرسة الواقعية التي تتجنب العوامل الاجتماعية، وتتجاهل تفسير دور ممارسات وتفاعلات الدول، تهتم البنائية الاجتماعية بالعملية التفاعلية التي تجري بين الوكلاء أو الدول وتأثير ثقافتهم على مجرى العملية التفاعلية، ومن ثم تأثير التفاعل على الفوضى، والتي يعتبرها البنائيون هيكلة تنشأ نتيجة للتأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية. على النقيض من المدرسة الواقعية التي تتجنب العوامل الاجتماعية، وتتجاهل تفسير دور ممارسات وتفاعلات الدول، فيطرح البنائيون كيف أن مفهوم الهوية له القدرة على طرح الصراع من خلال التفاعلات الاجتماعية البينية القائمة على الاختلافات في الهوية الثقافية للفواعل التي لا تشترط أن تكون دولًا فقط (Wendet; 1992: 391-400, Walt; 1998: 40-43).

وتشترك البنائية مع الواقعية في التنظير في فرضيتين أساسيتين هما: أهمية بنية أو هيكل النظام، وأن الدولة هي الفاعل الرئيس وهي وحدة التحليل غير أنها ليست وحدة التحليل الوحيدة، ويرجع ذلك إلى اقتناعهم بأنه رغم تزايد أهمية الفاعلين من غير الدول إلا أن الدولة بسيادتها لا تزال هي الفاعل الأهم (Wendet; 1994: 385).

ثالثًا: التطور الفلسفي لمفهوم الهوية وعلاقته بالصراع والتعاون في إطار المدرسة البنائية

يمكن التمييز بين عدة اتجاهات رئيسية للهوية تطورت في إطار النظرية البنائية:

- **نيكولاس أونوف**، الذي يعتبر أول من أدخل لفظ البنيوية فلسفياً في علم العلاقات الدولية، وكان ذلك في مؤلفه "World of Our Making"، وقد اهتم بالقواعد التي تحكم سلوك الفاعليين الدوليين نحو التعاون أو الصراع، الحرب والسلام، وكيف أن القواعد المنظمة للسلوك التي تنشأ نتيجة لتفاعل الدول مع بعضها البعض تكون في النهاية مبادئ حاكمة تُسير العلاقات الدولية،

كما أكد على دور اللغة في تشكيل القواعد المنظمة لتفاعل الفاعلين في النظام الدولي (رجب، 2014: 82).

- **فريدريك كراتوكويك**، الذي أعلى من أهمية القيم والقواعد، والتي تؤثر على قرارات الفاعل الدولي وتحدد سلوكه السياسي التعاوني أو الصراعي (رجب، 2014: 82).
- **ألكسندر ونت**، وهو الأكثر شهرة، حيث يعتبر من أهم العلماء الذين أسهموا في تطوير البعد الخاص بالهوية في النظرية البنائية، ويعد إسهامه متماسكًا نسبيًا حول تأثير الهوية على سلوك الفاعل الدولي، كما يتمتع بأهمية في حقل العلاقات الدولية من حيث حجم النقاش الذي أثاره بين دارسي العلاقات الدولية، وامتداد تأثيره إلى دارسي الأمن الدولي، حيث قدم لأفكاره بداية بعرض مشكلة العلاقة بين الفاعل والهيكل في التنظير الواقعي القائم، وذلك في ضوء فشل الواقعية في تفسير التحولات التاريخية بانتهاء الحرب الباردة بدون حرب فعليه، ويعد "ونت" أهم من ساهم في تطوير البعد الخاص بالهوية في النظرية البنائية خاصة فيما يتعلق بتأثير الهوية على سلوك الفاعل الدولي، وعلى الفوضى، حيث طرح كيف أن الهوية المشتركة تؤدي إلى فوضى الأصدقاء وليس فوضى الأعداء التي يطرحها الواقعيون، حيث يرى أن الهويات القومية جزء أساسي ومتأصل في المجتمعات (رجب، 2014: 82- 87).
- **الرؤية البنيوية النقدية للهوية**، والتي تعتبر الهوية فئة للممارسة، وترتبط بالعلاقة الكائنة مع الرؤية النقدية للهوية من خلال توضيح سياسات التضمين والإقصاء في العالم الحديث والتي قد تؤدي إلى صراع أو تعاون (رضوان؛ 2011: 21).
- **البنائيون الذين يتبنون منظوراً اجتماعياً بنيوياً بعيداً عن الوضعية**، ويركزون على إيجاد هوية ثابتة، وتفسير التاريخ من خلال تحليل الحدس وليس على أساس عوامل سببية، ويعطوا اهتمامًا بالظروف الزمانية والمكانية لفهم عملية تغيير طبيعة الهويات، وتأثير ذلك على سلوك الدول التعاوني أو الصراعي (رضوان، 2011: 21-22)

رابعًا: أنواع الهوية ودورها في إرساء التعاون أو إذكاء الصراع وفقًا للرؤية البنائية

يتطرق هذا الجزء إلى دراسة أنواع الهويات، والتي تؤدي إلى خصوصية وتمايز، ومن الممكن أن تؤدي إلى تعاون نتيجة التشابه مع الآخر، أو تؤدي إلى صراع نتيجة الاختلاف عن الآخر دون حدوث اندماج.

ويتناول هذا الجزء ثلاثة أنواع من الهوية يمكن التمييز بينها في إطار المدرسة البنائية التقليدية والنقدية، واضعًا في الاعتبار أنواع التقسيمات المختلفة خاصة التقسيم الذي يميز بين البنائية النظامية والكلية والوحدة، وذلك بتقسيم الهوية إلى الهوية الشخصية الكوربوراتية، والهويات الاجتماعية، والهوية الجماعية مستهديًا في ذلك بتقسيم "ألكسندر ونت". (رجب، 2011: 8) والتي يمكن تناولها على النحو الآتي.

1. الهوية الشخصية الكوربوراتية

يميز أليكسندر ونت بين الهوية الاجتماعية والهوية الكوربوراتية، وتشير الهوية الكوربوراتية إلى العوامل الداخلية الإنسانية، أو المادية، أو الأيديولوجية، أو الثقافية، أو التنظيم الذاتي والجوهري التي تجعل الفاعل كيانًا متمايزًا ذو هوية ثابته مستقرة؛ فهي تتألف من مكونات مادية وغير مادية تجعل الفاعل يمتلك هوية كوربوراتية واحدة تنتج عن التفاعل بين الهياكل الاجتماعية الداخلية، وهي سابقة على حدود الآخر. ويرى "ونت" أن توافر هذه الهوية يجعل الدولة كيانًا حقيقيًا يمكن إلصاق صفات أنانية به تمثل المصلحة والنوايا تجاه الآخر بما يدعم قوة الدولة (Wondt, 1999: 234–236). وقد تعرض هذا الطرح البنيوي التقليدي إلى الانتقاد من جانب مفكرين بنيويين تقليديين ونقديين بأنه يعيد إلى الوراء نحو الاعتقادات الحتمية المرتبطة بالنظرية الواقعية، ويرتبط ذلك بحتمية الفوضى، وأن تلك الأنانية في المصلحة تدفع الدولة نحو تبني سلوكًا صراعيًا في مواجهة الآخر وذلك في تعريفها لذاتها. إلا أن "ونت" دافع بأن هذه الهوية الأنانية ليست على الإطلاق هي المهيمنة، ولا تمنع من أن تتبنى الدول سلوكًا آخر نحو التعاون (Gurbuz, 2004:37– 40). ويكشف بعض المفكرين عن وجود اتساق كبير بين الهوية الفردية والهوية العرقية، والتي قد تستخدم لتعميق الصراعات (رضوان، 2011: 23– 24).

2. الهويات الاجتماعية

هي مفهوم ذاتي للفرد مشتق من إدراكه لعضويته في جماعات اجتماعية مختلفة عندما يتبنى منظور الآخر باعتباره فاعلًا اجتماعيًا، وللفرد هويات اجتماعية متعددة تختلف من حيث درجة بروزها، وتتشكل نتيجة الدخول في تفاعلات مع الفاعلين الآخرين، والتفاعل مع الهياكل الخارجية الموجودة في النظام الدولي مثل القوانين والمنظمات الدولية (Wondt, 1999: 384)

ووفقاً للهوية الاجتماعية، فالعضوية في جماعة معينة تخلق جماعة داخلية in–group يكون الفرد أكثر انتماءاً لها من الجماعة الخارجية out–group ويكون هذا التمييز الإيجابي لصالح الجماعة الداخلية على أساس قيمي كجماعة وليس كأفراد، حيث تفرض تلك الهوية دورًا متوقعًا خلال التفاعل مع الآخرين. لذا فإن جزء كبير من هذه الهويات الاجتماعية يعتمد في تشكيله على كيفية نظر الفاعل لذاته في مواجهة الآخر (رضوان، 2011: 25– 26). لذلك قد يؤدي التمايز في الانتماء الهوياتي بين الجماعة الداخلية والخارجية الأكبر إلى أن يكون أحد الأسباب التي تؤجج صراعات قائمة على أسباب أخرى غير الهوية، فالهوية هنا تكون عامل مساعد على الصراع.

وتفرق دراسة لـ "ياسمين زين العابدين" بين الهوية المتعددة والهوية الاجتماعية، فالأولى وحدتها الفرد وتعبر عن كيان متجانس. وتؤخذ على الهوية الاجتماعية –رغم وضوح فكرتها– استخدامها كلمة "ذوات" بما لا يتفق مع جوهر الهوية الاجتماعية، وأن لكل فرد ذات واحدة قد تكون متعددة المكونات لكنها في النهاية متجانسة ومتكاملة الأبعاد (رضوان، 2011: 23– 24).

ويتفق الباحث مع هذا النقد في عدم رصانة التعبير، إلا أن الإشارة إلى اجتماعية الهوية يدعو إلى تعدد اللفظ، لذا فقد رأى الباحث أن يطلق مصطلح "الهويات الاجتماعية" بدلاً من "الهوية الاجتماعية" للدلالة على تعددية التكوين. كما أن الهويات الاجتماعية ليست شرطاً لأن تكون متجانسة على طول الخط، فالهويات ليست معطى ثابت.

ويميز "ونت" بين ثلاثة أنواع للهويات الاجتماعية وهم: هوية النوع أو النمط، وهوية الدور، والهوية الجماعية، والتي يمكن تناولها على النحو الآتي:

- **هوية النمط أو النوع**

تتألف من الصفات المشتركة بين الفاعل والآخر مثل اللغة، التقاليد، والتاريخ، والقيم، والتوجهات، وهي متعددة للفاعل الواحد، مثل نوع النظام السياسي وشكل الدولة، وعادة ما يمتلك الفاعل هويات نمط متعددة، ورغم أهمية الآخر في التفاعلات إلا أن عدم اعتراف الآخر به لا يقلل من وجوده (Wondt, 1994: 384، رجب، 2011: 8).

- **هوية الدور**

هي مجموعة من المعاني التي ينسبها الفاعل لنفسه عندما يتبنى منظور الآخر باعتباره فاعلًا اجتماعيًا. فهي تنتج عن التفاعلات مع الآخر، ومرتبطة بتوقعات الذات والآخر حول سلوك

الذات تجاه قضايا معينة. فهي تأخذ في اعتبارها الجانب الداخلي للفاعل أو الدولة وما تحمله من تصورات وقيم "الأنا" و "الآخر"، وكذلك الجانب الخارجي الذي يتضمن رؤية "الآخر" "للأنا" والتي تلعب دوراً في إعادة تشكيل تصور الدور (Wondt, 1994: 365).

- **الهوية الجماعية**

يطرح "ونت" فكرة أن الهوية الجماعية يمكن أن تنشئ التطور الطبيعي على مستوى الأنظمة، وأن مثل هذه العملية تولد التعاون (Wondt, 1992: 391–400). فالهوية الجماعية تستلزم وجود مبادئ ورؤى وقيم ومناهج مشتركة، تتفاعل فيما بينها بحيث تصبح قادرة على دمج جميع أطرافها، وتنتهي إلى تعيين موقع الفرد والجماعة داخل نظام عقدي معين، كما يمكن التعبير عن الهوية الجماعية في صورة منظمة، مثل منظمة التعاون الإسلامي التي تضم في عضويتها الدول الإسلامية (Ayers, 2001: 11–12). وتوسع الهوية الجماعية من دائرة الذات لتشمل الآخر وتدمجهما في هوية واحدة، وقد تستند في تشكيلها إلى هوية النوع، أو هوية الدور، وقد تكون لدى الفاعل أو الدولة هويات جماعية متعددة (Wondt, 1999: 225–230).

وفي هذا الإطار يمكن تحديد مجموعة سمات للهوية، أولها تعدد الهويات لدى الأفراد والجماعات والدول، فهوية الدولة المصرية استناداً للغة تنتمي للعالم العربي، واستنادًا لدين الأغلبية فهي تنتمي للعالم الإسلامي، وبحكم موقعها الجغرافي فإنها تصنف كدولة أفريقية وعربية ومتوسطية في آنٍ واحد، وبحكم الثقافة تصنف على أنها دولة عربية إسلامية متوسطية، وبحكم التاريخ تصنف على أنها دولة أفريقية، وثانيها أن التعبير عن الهوية يتخذ أشكالًا متباينة ما بين الرموز الوطنية واللغة ونمط الحياة والعادات والتقاليد، أما السمة الثالثة أن الهوية الوطنية للدولة لا تعبر بالضرورة عن الهويات الفرعية للأقليات، إذ تعبر فقط عن من يملك سلطة تشكيل الهوية الوطنية أو الأغلبية العددية للجماهير (Checkel, 1999: 3–6)

ويمكن التمييز بين أنواع الهوية استنادًا لعدة عوامل، يتمثل العامل الأول في العنصر الأكثر تأثيرًا في تكوين الهوية؛ هل هو الدين أم التاريخ، أم اللغة؟ حيث يتم التمييز بين الهوية الدينية مثل الهوية الإسلامية، وبين الهوية اللغوية مثل الهوية العربية، والهوية الثقافية، والهوية الإثنية مثل الهوية الكردية، والهوية العرقية (Harshe, 2006: 3949– 3950).

وينصرف العامل الثاني إلى حدود تأثير الهوية (دائرة الهوية)، وهنا يتم التمييز بين الهوية الإثنية مثل الشيعة والسنة والأمازيغ، وهوية الدولة، أو الهوية الوطنية مثل الهوية المصرية والهوية الفرنسية، والهويات العابرة للدول مثل الهوية الإسلامية والهوية العربية. ويتمثل العامل الثالث في كيفية تعريف الهوية للذات في مواجهة الآخر، وقد ميز "ونت" استنادًا لهذا العامل بين نوعين من الهوية، يمثل كل منهما طرفي خيط متصل يتحرك فيه الفاعل الدولي: يتمثل النوع الأول في التعريف النسبي للهوية المرتكز حول الذات egoistic، ويتمثل النوع الثاني في الهوية الجماعية collective (Zchfuss; 2002: 40-41).

ويرى الباحث، أنه يوجد ملاحظتين حول إسهام "ونت"، الأولى متعلقة بمدى فائدة الإطار النظري الذي طرحه في تحليل تأثير الهوية على الصراع، حيث أنه لم يخرج عن الإطار العام الذي تناول دراسة الهوية في علم العلاقات الدولية، حيث بنى "ونت" إسهامه حول هوية الدولة، التي كانت سائدة لفترة طويلة على دراسة العلاقات الدولية، حيث كانت تتم دراستها كجزء من الشخصية الوطنية في فترة الخمسينيات والستينيات، كما تعاملت معها الواقعية على أنها جزء من القوة الوطنية للدولة، وقد يتراجع تأثير الهوية في حالة وجود تعارض مع المصالح المادية للدولة المتعلقة ببقائها، مثل الأمن والقوة والاقتصاد، إعمالًا بمبدأ الضرورة. أما الملاحظة الثانية، تتعلق بتبني "ونت" أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في تحليله وبناء افتراضاته، مع عدم إغفاله بأن إسهامه النظري يصلح لتحليل سلوك الفاعلين من غير الدول.

ويرى الباحث أيضًا، أن موقع البعد الديني واضحًا في خريطة مفهوم الهوية، سواء كأحد مكوناتها أو كأحد محددات تكوين الشخصية القومية، حتى إذا ما انطوت على نزعة علمانية تستبعد الدين، فهذا يعني بالضرورة أنها تستبطن موقفًا ضمنيًا من الدين، ناهيك عن الوجود الراسخ للبعد الديني كأحد أنماط الهوية الجماعية للشعوب أو الجماعات الدينية التي ربما تغدو موجهًا لسلوك الدولة على المستوى الدولي بأنماطه التعاونية والصراعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد طرح أنواع الهويات التي تبنتها المدرسة البنائية هو: إذا كان للفاعل هويات متعددة أو جماعية أو هويات خاصة، فما الذي يُغلب الاختيار على أحد أشكال الهوية دون الأخرى؟ وما تأثير ذلك على التوجه نحو الصراع أو التعاون. والإجابة على هذا التساؤل ينقل

البحث إلى المستوى القادم حول حدود تأثير الهوية في إطار علاقتها بالمفاهيم الأخرى خاصة مفهوم المصلحة، ومفهوم الأمن.

خامسًا: حدود تأثير الهوية في تفسير حدوث الصراعات في إطار علاقتها بالمفاهيم الأخرى

إن لكل نظرية من النظريات أدوات تحليل ومفاهيم تستند إليها في رؤيتها وفهمها لظاهرة معينة؛ فالواقعية على سبيل المثال لديها مفاهيم مثل الأمن القومي، والقوة، والمصلحة وغيرها، في حين تعتمد النظرية الليبرالية على مفاهيم مثل التعاون الدولي، والتكامل، والاعتمادية المتبادلة. وتوظف النظرية البنائية في رؤيتها للعلاقات الدولية بعض المفاهيم المشتركة مع النظريات الأخرى وإن اختلفت رؤيتها في معنى هذه المفاهيم ودورها. فيرى البنائيون أن السياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط، فهناك مبادئ وقيم ومفاهيم مثل السيادة، وعدم التدخل، التي أصبحت جزءاً من الإطار الاجتماعي لسلوك الدول، والتي تعد ضابطًا لهذه الوحدات – وإن كانت تُخترق في بعض الأحيان– فمخالفة القاعدة لا يعني عدم وجودها (Griffiths, 2012: 67).

1. العلاقة بين مفهومي الهوية والمصلحة

افترض العقلانيون أن مصالح الفاعلين تتحدد خارجيًا باعتبارها معطاة سابقة على التفاعل الاجتماعي، دون أي تساؤل عن طبيعة هذا المفهوم، وكيف تُشكل الهويات الاجتماعية والمصالح للفاعلين، وتعاملوا مع المصالح باعتبارها نتاجًا لاكتساب الهوية، ويتم تعلمها من خلال عمليات الاتصال، والتفكير في الخبرة، وتفعيل الدور. ولذلك يسعى البنائيون إلى دراسة الآلية وإظهارها، والتي من خلالها تتفاعل المصلحة الوطنية والقيم والقواعد وتتحدد الهوية، وبذلك يتحدد سلوك الدولة أو الفاعل على الصعيد الخارجي، ليكون سلوكاً تعاونيًا أو صراعيًا (Wendt, 1994: 386).

أما بالنسبة للبنائيين، فالمصلحة الوطنية، ليست شيئًا محددًا بشكل موضوعي، بل هي مشروع دائم التكوين ويختلف مع اختلاف الزمن والعلاقات الاجتماعية للفاعل. ويهتم البنائيون اهتمامًا كبيرًا بالعلاقة بين المصلحة والهوية، وكيف تحدد الأفكار المصلحة، أو بالعكس، وبشكل مبسط فإن أتباع البنائية يعتقدون أن الهوية والأفكار والمصلحة مفاهيم لا يمكن الحديث عن إحداها دون الأخرى.

وقد عرف "ونت" المصالح بأنها "معتقدات حول كيفية إشباع الحاجات"، وأنها تتكون من جزء مادي خاص بحاجات الفرد، وجزء فكري خاص بحاجات الجماعة المرتبطة بهويتها، والتي يجب تحقيقها

لضمان إعادة إنتاج الهوية، وبدون تحقيقها لن تستطيع الهوية الاستمرار. ويرى "ونت" أن العلاقة بين الهوية والمصلحة معقدة، فلا يمكن تفسير سلوك الفاعل بالتركيز على الهوية فقط، لأنها تولد مصالح محددة يسعى الفاعل لتحقيقها من خلال دخوله في تفاعلات مع الآخر، حيث أنه بدون المصالح لا يوجد للهوية قوة دفع، وبدون الهوية لا يوجد للمصالح أي اتجاه. فعلى النقيض من المدرسة الواقعية –التي ترى وجود حالة من التعارض بين المصالح الخاصة بالدولة القومية والهوية، وأن الهوية تعوق تحقيق المصالح الوطنية للدولة–. فإن البنائية تجادل بأن آلية تحقيق هذه المصالح على كيفية تعريف الدولة لنفسها في مواجهة الآخر، وهذه هي وظيفة الهويات الاجتماعية التي توفر الأساس للمصلحة، وأنه لا يمكن تحديد المصالح وأولوياتها دون تعريف الهوية، فالهوية تعتمد على العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية، وبالتالي علاقات الدولة مع البيئة المحيطة تعتمد بدورها على تلك العوامل، والتي تحدد سلوكها التعاوني أو الصراعي من خلال إدراكها لذاتها في مواجهة الآخر، ويعتمد ذلك على إدراك النخبة الحاكمة لمصالحها في علاقاتها بالآخر، وهل يوجد تعارض في المصالح أم لا، وبالتالي تصبح الهوية أحد محددات الصراع عندما تتعارض المصالح التي تشكلها الهويات المختلفة (عابدين، 1999: 149– 151، رجب، 2011: 83–85، Wendt, 1999: 131–231).

2. العلاقة بين مفهومي الهوية والأمن

ترى المدرسة الواقعية أن اعتبارات القوة هي التي تسيطر على إدراك التهديد، فلكي تحدد الدولة مصدر التهديد لأمنها عليها أن تبحث عن من هي الدولة الأقوى، وأن ما يدفع الدول للتحالف مع بعضها هو مواجهتها للتهديد ذاته، وفي المقابل تعلي المدرسة البنائية من أهمية الهوية في تعريف البيئة الأمنية للدول، فالهوية المشتركة قد تقلل من مشكلة الأمن التي تركز عليها المدرسة الواقعية، وفي هذا يرى "ألكسندر ونت" أن الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي –كما ترى المدرسة الواقعية– والتي تتسبب في الصراع، وحالة عدم الأمن ليست معطى جامد لا يمكن تغييره، وإنما هي نتاج تفاعلات بين الدول، ومن ثم؛ فإن وقوع الفوضى يتوقف على هوية الدول التي تحدد مفهومها للأمن، ففكرة الأمن وفقاً لـ "ونت" تُحدد استنادًا إلى كيفية تعريف "الذات" في مواجهة "الآخر"، فإذا تبنت الدولة تعريفًا إيجابيًا فإن ذلك يعني وجود مشتركات إيجابية بينها وبين الدول الأخرى، وبالتالي فإن أي تهديد تراه الدولة لا يعد شأنًا خاصًا بها وإنما شأن مشترك بينها وبين الدول الأخرى، قد يستتبع توقيع اتفاقيات دفاع مشترك (Wendt, 1992: 396–400)

ويرى "ونت" أن وجود هوية جماعية كفيل في حد ذاته بتحول العلاقة الصراعية أو التنافسية بين الدول إلى علاقات تعاون بشرط توافر أربع متغيرات هي: الاعتماد المتبادل، والمصير المشترك، والتجانس، وضبط النفس. وتكون الهوية محفزًا للصراع عندما ينطوي تعريف الهوية لـ "الذات" ولـ "الآخر" عن اكتشاف مصدر تهديد للذات من جانب الآخر، مع اعتبار أن الصراع هنا ليس بالضرورة أن يكون صراعًا مسلحًا. كما يرى أن الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي ليست معطى جامدًا كما تراها النظرية الواقعية التي تعتبر القوة هي المسيطرة على إدراك التهديد والتي تتسبب في عدم الأمن، إنما هي ما تصنعه الدول منها وبها، فالمفاهيم التي تنحدر من الفوضوية مثل المساعدة الذاتية، وسياسة القوة، والسيادة هي في واقع الأمر مؤسسات تكونت اجتماعيًا وليست سمات أساسية للفوضى. وهذا السلوك الفوضوي يعود إلى عاملين أساسيين: الوكالة، والهيكل الاجتماعي (Wendt, 1995: 75-80).

على جانب الوكالة، افترضت بعض الاتجاهات الواقعية أن وجود البشر في جماعات يعرضهم للخوف والتنافس والذي قد يدفعهم إلى الحرب. غير أن "ونت" جادل بأن هذه التجمعات الإنسانية يمكن أن تؤدي إلى اعتماد متبادل يساعد على تشكيل هوية مشتركة يمكنها التغلب على الصراعات. لذلك فإن نتاج التفاعلات والممارسات بين الدول يؤثر على هياكلها الاجتماعية والمعرفية المشتركة، والتي تشكل الهوية فتكون الهوية محفزاً للصراع أو التسلح والاعتماد على الذات عندما تنظر الدولة بصورة سلبية لأمن الدولة الأخرى، والعكس صحيح. فتكون الهوية محفزاً للتعاون والتوجه نحو الأمن الجماعي عندما توجد ثقة واعتماد متبادل بين الدول. فوجود هوية جماعية كفيل بتحول العلاقة التنافسية بين الدول إلى علاقات تعاون بشرط توافر (الاعتماد المتبادل). أما على الجانب الهيكلي، فإنه يعتمد على هيكل المعرفة المشتركة، فعندما تكون التفاعلات السابقة بين الدول إيجابية أو تعاونية وذات هوية جماعية فإنها توجه الدول نحو الأمن الجماعي مثل حرب الخليج، لكن عندما تكون الممارسات السابقة سلبية أو يوجد عدم تجانس فإن سلوك الدول يتوجه نحو استخدام القوة والمصلحة الذاتية والصراع. ومن ثم؛ فالمعضلة الأمنية هي نتاج تأثير الممارسات السابقة (رجب، 2014: 82- 87).

وقد انتقد Wendt ما افترضه Mear sheimer بأن الدول لا يمكنها الوثوق بالنوايا الهجومية للدول الأخرى بشكل تام، موضحًا حقيقة أن فوضوية النظام لا تعني أن الحرب يمكن أن تحدث في أي وقت فهي أقل حدوثًا في تفاعلات اليوم. فالبنية الاجتماعية تختلف من فاعل دولي

فوضوي لآخر، ففوضوية الأصدقاء ذات الهوية المشتركة تتجه نحو الأمن الجماعي، على عكس فوضوية الأعداء التي تعتمد على الذات في تفسير سلوكها الصراعي تجاه الآخرين (Wendt, 1995: 79–80) . وبالرغم من وجود هوية مشتركة بين الدول العربية إلا أن أوجه التعاون فيما بينها هي بدرجات أقل من التعاون مع دول من حضارات أخرى، كما أن اختلاف الهويات لا يؤدي حتمًا إلى علاقات صراعية.

ويرى الباحث أن البنائية وإن أخذت من الوضعية اهتمامها بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، وأن المصلحة الوطنية والأمن القومي محددان لسلوك الفاعل، إلا أنها تأخذ أيضاً من تيارات ما بعد الوضعية التركيز على الهوية والأفكار والقيم، فالمصلحة الوطنية لدى البنائية ليست كما يعتقد الوضعيون بأنها دوماً معرفة بالأمن القومي أو معطى ثابت، بل هي ناتجة عن عملية التفاعل بين الفاعل والبناء، وهنا يأتي دور الأفكار والهوية، وهذا ما يركز عليه أتباع التيارات النقدية ما بعد الوضعية مما يدعو البعض إلى اعتبار البنائية جسراً بين التيارين.

ولا تنبع المصلحة فقط من طبيعة المجتمع الدولي الفوضوي، بل من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية أيضًا، فالبنائية ترفض الفصل بين الداخل والخارج في تحليلها لسلوك الفواعل الدولية، وترى أن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك الفواعل من غير الدول ذات الشخصيات المستقلة عنها، والتي تتضمن الإثنيات والعرقيات والأصوليات، كوحدات لتحليل الصراع. ومن ثم؛ حاول البنائيون تفسير كيف يمكن للبناء الاجتماعي للنظام أن ينتج سلوكاً عن طريق بناء فاعلين بهوية ومصالح معينة فضلاً عن قدرات مادية معينة، وكيف يمكن للوكيل الإنساني والتفاعلات والممارسات أن تقدم أو تعيد تقديم هياكل معرفية مشتركة على مر الوقت.

- **الآراء حول العلاقة بين الهوية والصراع**

يرى الباحث أن دور الهوية في إذكاء الصراع من أكثر القضايا إثارة للجدل بين دارسي العلاقات الدولية، فمن ناحية يرى فريق من الباحثين أن صعود الأصولية الدينية له دور في تعزيز الصراعات، خاصة إذا نزعت إلى تغيير العالم باستخدام القوة المسلحة، وتبنت استراتيجيات الإرهاب، وهذا مرتبط بكيفية رؤية تلك الجماعات للآخر وهل تتسامح مع اختلافها معه أم لا؟ فعلى سبيل المثال، تنظيم "داعش" الذي يتبنى الفكر السلفي الجهادي، وهو ما تجلى في سلوكه وممارساته العنيفة تجاه الآخر، وعدم قبوله للآخر، ولكن هناك اتجاهًا آخر يرى أن العقائد هي محرك للمصالحة وليس

للصراع، ولذا يرفض هذا الاتجاه فكرة صامويل هنتنجتون الخاصة بصراع الحضارات، حيث يرى أن العلاقة بين الحركات الأصولية والعالم أكثر تعقيدًا من فكرة "صراع الحضارات"، وهذه الفكرة تتسم بقدر من العقلانية، فدور الحركات الأصولية في تحديد نمط العلاقات الدولية لا يمكن الجزم به، أو تعميمه على كل الحركات (رجب، 2014: 88).

ويتوقف هذا الدور على القضية الدولية التي تهتم بها الحركة أو تلك، ومدى تعارض أو اتفاق مصالحها مع القوى الدولية الرئيسية المؤثرة في هذه القضية، وطبيعة الأدوات التي تتبناها لعلاجها. فعلى سبيل المثال يمثل موقف آية الله علي خامنئي من امتلاك بلاده قدرات نووية قضية خلافية بينه والولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى توتر العلاقات بين الدولتين، حتى تصاعدت احتمالات وقوع مواجهة عسكرية بينهما، في حين أن العلاقات بينهما اتجهت إلى التعاون فيما يتعلق بالعراق وأفغانستان (رجب، 2010: 22–25).

ورأى السيد ياسين، في كتابه " الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير" أن العوامل الثقافية مسئولة عن تفجير الصراع العربي–الإسرائيلي وإذكائه في مراحله المختلفة، وأن تأثيرها سيستمر خلال العقود المقبلة حتى بعد توقيع اتفاقيات السلام، كما رأى أن الحالة المصرية مثال واضح على ذلك. فبرغم توقيع مصر اتفاق سلام مع إسرائيل، اتخذت مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات العمالية والمثقفين قرارًا جماعيًا بعدم التطبيع مع إسرائيل حتى قيام الدولة الفلسطينية، وقد فسر ذلك باستمرار ثقافة الصراع لدى النخبة الإسرائيلية، وأن انتهاء هذه الحالة وتحقيق سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل يتطلب التحول نحو ثقافة السلام.

وقد اهتم هذا الكتاب بتحليل الصورة النمطية التي ترسخت في ذهن العرب عن إسرائيل، خاصة بعد هزيمة 1967، حيث رصد وجود العديد من الكتابات التي فسرت الهزيمة تفسيرًا حضاريًا، وروجت لفكرة أن إسرائيل تمثل نمطًا حضاريًا أكثر تقدمًا من النمط العربي، ومن هنا تبلورت آراء بعض الكتاب حول ضرورة إنشاء الدولة العصرية القادرة على مواجهة إسرائيل، ولم يؤيد الكاتب هذه الفكرة، مستندًا إلى نجاح القوات المصرية في هزيمة إسرائيل في حرب 1973، مما يشير وفقًا له، إلى أن مصر بلغت المدي في التفوق الحضاري (يسين، 1996: 202–232).

ويرى الباحث أن تأثير الهوية على سلوك الفاعلين، بما في ذلك السلوك الصراعي، ليس تأثيرًا ميكانيكيًا، بمعنى أن مجرد وجود فاعل له هوية، لا يعني أنه سينخرط في صراع مع فاعل آخر.

ومن ثم؛ تعد علاقة الهوية بالصراع علاقة معقدة، فتأثير الهوية في الصراع قد يكون سابقًا على نشأة الصراع، فمثلًا، بعد قيام الثورة الإيرانية 1979، تم إعادة هيكلة الهوية الإيرانية من خلال إعلاء المكون الديني فيها، وتبع ذلك إعادة هيكلة توجه السياسة الخارجية الإيرانية، حيث لعبت الهوية الدينية دورًا متناقضًا في السياسة الخارجية لها (رجب، 2014: 89، Bajjalli, 2010). وقد يأتي تاليًا على نشأة الصراع فمثلاً، ارتبطت نشأة الصراع العربي–الإسرائيلي بأسباب مادية بدأت بسيطرة اليهود على أرض فلسطين. وقد بدأت الهوية تلعب دورًا في هذا الصراع مع لجوء كل طرف لتبرير حقه في الأرض من خلال استدعاء هويته وثقافته. كما نجد أن علاقة الهوية بالصراع تحكمها عدة محددات قد تعزز من هذه العلاقة التفاعلية، أو تحد منها، وهي مرتبطة بعدة مجالات منها السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية، والاجتماعية.

وفي إطار هذه الدراسة يقدم الباحث **رؤية مقترحة** في المجال الثقافي لمجابهة التأثير السلبي للهوية في المنطقة العربية. وتتمحور هذه الرؤية حول مواجهة التأثير السلبي للهوية الدينية على سلوك الفاعلين، حيث تعتمد عددًا من الأهداف، وتنطلق من الأهداف إلى بناء آليات خاصة بكل هدف، بحيث تغطي الأهداف جوانب عامة وخاصة في مواجهة التأثير السلبي للهوية الدينية. من خلال الآتي:

1- **الهدف الاستراتيجي العام:** بناء عقل ثقافي حديث قادر على التعامل الخلاق مع معطيات العصر في إطار الهوية الثقافية العربية من خلال:

أ- تحقيق الحد الأقصى من الاستقرار الوجودي والحقوقي للإنسان.

ب- العمل على تأكيد قيم المواطنة، واعتبار الانتماء الوطني هو الأعلى والأهم في إطار الانتماءات المتعددة.

ج- العمل على الارتقاء بالإنتاج والإبداع الثقافي، والعمل على نشره وتسويقه.

د- دعم الفنون والآداب وتطوير أدوات نشرها، ونشر ثقافة القراءة، ودعم التنافسية فيها.

2- **الاعتبارات "المبادئ" الأساسية:** حيث لا سبيل إلى تغيير ثقافي دون تغييرات عامة في مجالات مختلفة، ولذلك فإن أي آلية ثقافية لمجابهة التأثير السلبي للهوية الدينية على سلوك الفاعلين، يجب أن تنطلق من آليات عامة لتغير ثقافي واجتماعي شامل في المجتمع.

أ- تختلف الآليات في مستوى الشده التي تتدخل بها. ومن ثم؛ فهناك آليات "وقائية–إصلاحية –قسرية" تعتمد على التدخل المباشر والمواجهة المباشرة.

ب- تتوزع الآليات الثقافية بين آليات عامة تستهدف بناء عقل ثقافي جديد أو تغيير الرؤية للعالم الضيقة إلى رؤية مرنة تقبل التعددية والتنوع، وآليات خاصة تركز على تفاصيل العمل الثقافي من شأنها أن تنتج تفتحًا ثقافيًا على مستويات عديدة.

ج- جدير بالذكر أن المواجهة الثقافية والاجتماعية لقضايا التطرف تختلف عن المواجهة الأمنية فإذا كانت المواجهة الأمنية تحتاج إلى تدخلات سريعة وعاجلة فإن المواجهة الثقافية والاجتماعية تحتاج إلى مدى زمني طويل بالشكل الذي يمكن تفعيله عبر هذه المستويات الزمنية.

3- **محددات الرؤية الثقافية لمجابهة التأثير السلبي للهوية الدينية:** حيث تمثل المحددات التحديات أو العقبات التي تنطلق الرؤية منها نحو التغلب عليها، وتتمثل أهم هذه التحديات في الآتي:

أ- جمود الإطار الثقافي الحاكم للسلوك أو الاختيارات الفردية.

ب- ضيق الرؤية الكلية للعالم، وعدم مرونتها، ووجود نزعات معادية للمدنية والحداثة.

ج- وجود ميول عدائية للفنون والآداب والمنتجات الثقافية.

د- ضعف الثقة والتواصل الثقافي بين الأفراد.

هـ- محدودية الاعتمادات المالية المخصصة للعمل الثقافي.

4- ركائز الرؤية المقترحة: تمثل الركائز نقاط قوة يمكن أن ننطلق منها لبناء الأهداف والآليات الخاصة بالمواجهة الثقافية تجاه التأثير السلبي للهوية الدينية على سلوك الفاعلين، ومن هذه الركائز الآتي:

أ- وجود إرادة سياسية قوية للتغلب على التأثير السلبي للهوية الدينية.

ب- امتلاك المنطقة العربية لتراث حضاري عريق وممتد.

ج- وجود طبقة وسطى متسعة يمكن أن تشكل قاعدة للتقدم.

د- وجود عدد كبير من المؤسسات الثقافية المنتشرة في العالم العربي قادرة على إقامة علاقات وفاعليات ثقافية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

هـ- التوعية الجادة بطرح الموضوعات المهمة على فترات قريبة، وبصورة عامة شاملة دون التعرض للنصح والإرشاد المباشر الذي لا يأتي بنتائج إيجابية.

5- **مدى التنفيذ للرؤية المقترحة:** لتحقيق الرؤية المقترحة يكون من خلال ثلاث مستويات " المدى القريب، المدى المتوسط، المدى البعيد"، وميكانيزمات تفعيلها لابد أن يكون في إطار زمني محكم، ولابد من تكاتف الجهود المجتمعية وتفعيل دور العلوم الثقافية والاجتماعية ومراكز الأبحاث الثقافية والاجتماعية في صياغة هذه الخطط على نحو علمي وفق **الآتي:**

أ- ظروف المجتمع المحلى وقضاياه وترتيب أولوياته.

ب- الاستفادة من التجارب العالمية في التنمية الثقافية والاجتماعية للدول الناجحة.

ج- هذه الخطط على كل مستوياتها يجب أن تتسم بالمرونة بالشكل الذي تسمح بالتغيير وفقًا لمتطلبات الواقع.

وتتلخص رؤية الباحث في النقاط الأتية:

- **أولًا: على المدى القريب**

1- التوجيه نحو عمل ندوات وورش عمل، وعقد مؤتمرات وطنية، وطرح مبادرات لمكافحة التطرف.

2- تطوير الحوار الفكري والعقائدي مع الجماعات المتطرفة خاصة الجماعات التي تميل إلى استخدام العنف.

3- تكثيف العمل مع الشباب وتوعيته ودمجه في الأنشطة المحلية، خاصة الأنشطة الثقافية الإبداعية في مجال المسرح والكتابة الأدبية والقراءة.

4- تشجيع المجتمع المدني على عمل مبادرات في المجالات الثقافية التي تحارب التطرف.

5- تشجيع الصناعات الثقافية المحلية وتحويلها إلى صناعات مدرة للدخل.

6- دعم المثقفين ورفع الحافز المادي والمعنوي لهم.

7- دعم قصور الثقافة والمكتبات العامة وتفعيل أنشطتهما، وعمل مسابقات قومية في مجال المسرح والشعر والقصة والموسيقى والقراءة، وتخصيص ميزانية معقولة لها.

- **ثانيًا: على المدى المتوسط**

1- بناء نظام تعليمي يقوم على التربية من أجل بناء الإنسان الحديث.

2- تطوير مناهج التعليم لتتضمن قيم التسامح والتعددية وقبول الآخر.

3- تشجيع الإبداع والابتكار في المجال الفكري والثقافي والاجتماعي، خاصة بين الموهوبين من الأطفال والشباب.

4- تنمية البحث في مجال دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتشجيع المفكرين والمبدعين على طرح تصورات وأفكار خلاقة قادرة على التصدي والممانعة تجاه التأثيرات الثقافية السلبية في ظل العولمة.

- **ثالثًا: على المدى البعيد**

1- التعامل العقلاني مع معطيات العولمة الثقافية عبر الاختيار الرشيد والانتقاء النفعي.

2- الاستمرار في جهود التنمية الاقتصادية لتوفير مزيد من فرص العمل وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

3- العمل على نقل جزء من جهود التنمية إلى أسفل، خاصة فيما يتصل بتحسين ظروف المدارس وإعادة تأهيل الوحدات الصحية في الريف والمدن.

4- الاستمرار في جهود القضاء على الفساد، وتحويل جزء من هذه الجهود إلى الإصلاح الإداري والبيروقراطي في المحليات.

5- التعليم والصحة يحتلان مكانة مركزية في الاهتمام الحكومي، ويأتي من بعدهما الثقافة والإعلام.

6- إعداد وتأهيل الدعاة على أسس تكوينية سليمة من الناحية الدينية والنفسية والاجتماعية.

7- توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية، وتوسيع مفهومها لتشمل التنمية الاجتماعية والثقافية، والتي تعمل بدورها على تذويب مفهوم القبلية والتأكيد على مفهوم المواطنة.

8- ترسيخ وتأكيد مبدأ ومفهوم العدالة والمساواة في إتاحة الفرص الوظيفية، التدريبية...إلخ.

خاتمة

يتضح- إذن- في ضوء ما تقدم ذكره، أن دراسة مفهومي الهوية والصراع، من القضايا الإشكالية، في مجال العلاقات الدولية، ذلك أنه رغم ما بُذل من جهود خاصة بتطوير نماذج وأطر تحليلية لمفهومي الهوية والصراع، إلا أن هذه الجهود لم تُختبر بصورة كافية بعد، لذا أصبحنا في حاجة ماسة إلى مزيد من الجهود التطبيقية، لا سيما مع تزايد تأثير الأبعاد غير المادية عامة، والهوية خاصة على طبيعة الصراعات في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، حيث تشير الدراسات الخاصة بتحليل الصراعات، إلى أن الأبعاد غير المادية، تلعب دورًا مهمًا في استمرار حالة الصراع في المنطقة العربية، على نحو أدى إلى تزايد عدد الصراعات، وبالتالي أصبح عامل الهوية مهمًا في التأثير على مستوى الأمن والاستقرار.

فتأثير الهوية على الصراع يرتكز في المقام الأول على عدد من الفروض والمقولات التي تجمع بين التحليل الواقعي والتحليل البنائي، ولكن الاهتمام بتأثير الهوية كمتغير، لا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يتجاهل الظروف الموضوعية المحيطة بالصراع. فالهوية كمفهوم مركب يعتبر في التحليل النهائي عملية "فهم محدد للدور وللتوقعات الخاصة بالذات وبالآخر"، ومن ثم تتألف الهوية من مكونات تميز الفاعل عن غيره، وتحدد فهم الفاعل لدوره ولأدوار الآخرين، تجاه القضايا المختلفة التي تهتم بها، وكذلك مصالحه وأهدافه، وتضم هذه المكونات عناصر مادية، وأخرى غير مادية. لذلك فإن الأفكار، والقيم، والممارسات، مع عدم إهمال العوامل المادية، هي المتحكمة في سلوك الفاعلين ونزوعهم نحو الصراع، وليس فوضوية النظام الدولي هي من تجعل الفاعلين تنغمس في صراعات، فالأفكار والمعرفة المشتركة لها القدرة على تحريك الصراع، كما لها القدرة على تثبيطه، حيث إن إدراكها لتهديد معين، مرتبط بالجانب المعرفي أكثر، وبإدراك الذات للآخر، والتي غالبًا ما تترجم كسلوك وأفعال في الاتجاهين السلمي والصراعي، ابتداءً من مستوى الفرد حتى مستوى الدولة.

وعلى جانب آخر، يرتبط حدود تأثير الهوية بعلاقتها بمفاهيم أخرى، مثل مفهوم المصلحة الوطنية، ومفهوم الأمن، وقدرتها على تقديم تفسير لحدوث الصراع. فالمصلحة الوطنية– على سبيل المثال– ليست مُعرفة بالأمن، أو معطى ثابت، بل هي ناتجة عن عملية التفاعل بين الفاعل والبناء، وهنا يأتي دور الأفكار والهوية، وأنه في بعض الحالات مثل أوقات التحولات الثورية، والحروب، والأزمات، تكون الهوية محدد رئيسي في تعريف وتحديد المصلحة الوطنية العليا للدولة، وصياغة سياستها الخارجية، بما يخدم تلك المصالح. وعلى الرغم من ذلك، قد يحدث تراجع في تأثير الهوية لصالح عوامل أخرى، تلعب الدور الأكبر في تعريف المصلحة الوطنية، مثل مسألة بقاء الدولة الوطنية، أو الحفاظ على النظام السياسي للدولة، أو إنقاذ الاقتصاد. وبالتالي، فعلاقة مفهوم الهوية بمفهومي المصلحة الوطنية والأمن، يتوقف على إدراك النخبة الحاكمة، ومدى استيعابها لقوة الهوية، ومدى إدراكها للفرص والقيود التي تطرحها البيئة الخارجية، وتوجهها نحو الصراع أو التعاون.

ومهما كان الأمر، فإن تأثير الهوية بصفة عامة على السلوك الصراعي، ليس تأثيرًا ميكانيكيًا، وأن علاقة الهوية بالصراع علاقة معقدة يتحكم فيها عوامل أخرى، وقد يكون هذا التأثير على الصراع، سابقًا ومنشئ للصراع، وقد يأتي تاليًا عليه، وأن هذا التأثير يمر بمجموعة من المتغيرات الوسيطة، التي قد تعزز من هذا التأثير، أو تخدمه، ومرتبط أيضًا بالظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والأمنية. ومن هنا، ركزت الرؤية المقترحة السابق الإشارة إليها بالأساس على البعد الثقافي دون غيره من الأبعاد الأخرى، لعدم اتساع مجال الدراسة لتقديم رؤية شاملة، وذلك لمجابهة التأثير السلبي للهوية الدينية على الصراع.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1. بركان، إكرام. (2010). "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.
2. رجب، إيمان أحمد. (2010). "الحركات الأصولية الدينية: التعريف وصور التأثير في العلاقات الدولية"، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، نوفمبر.
3. رجب، إيمان أحمد. (2011). "الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية؟"، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد 186.
4. رجب، إيمان أحمد. (2014). "تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية: دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس". رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
5. رجب، إيمان. (2006). "تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية: دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
6. رضوان، ياسمين زين العابدين. (2011). "المسلمون في فرنسا: دراسة في الاتجاهات الفكرية السياسية حول إشكالية الهوية 1990–2006"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
7. عابدين، السيد صدقي. (1999). "تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي"، النهضة العدد 1، أكتوبر، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
8. عبد الحليم، محمد بسيوني. (2016). " كيف تتشكل مدركات التنظيمات الدينية العابرة للحدود"، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 203، يناير 2016، ص ص 13–17.
9. عبد الفتاح، سيف الدين. (2006). "التعليم والهوية: "نحو تأسيس جامعات حضارية" (في) أسامة مجاهد (محررًا): "التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل"، أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر الذي عقد في الفترة من 14–17 فبراير 2005م، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثاني.
10. مصطفى، نادية، وعبد الفتاح، سيف. (2002). "دور المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا"، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة.
11. يسين، السيد. (1996). "الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الثانية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Adler, Emanuel and Barnett, Michael N. (1998). “Security Community”, Cambridge: Cambridge University Press.
2. Ayers, Michael D. (2001). “Collective Identity”. Collective Identity in Online and Offline Feminist Activist Groups, Masters of Science, Faculty of Virginia Polytechnic Institute and State University, Virginia.
3. Bajjalli, C. (2010). “Iranian Identity: Foreign Policy Changes", available online on http://Frankenscribe.com

4. Bassedas, Pol Morillas. (2009). “Mezbollah’s Identities and their Relevance for Cultural and Religious IR”, Institute Catala Internacional per la pau, 2009.
5. Chandler, David. (2004). “National Interest, National Identity, and Ethical Foreign Policy, paper presented at the plenary session: "human rights, military interventions and contemporary politics of Belonging”, international Sociology Associate on Conference, Racism, sexism and Contemporary politics of Belonging, London, August 2004
6. Checkel, Jeffery T. (1999). “Why Comply? Constructivism, Social Norms and the Study of International Institutions”, paper prepared for The Annual Meeting of the American Political Science Association, (Atlanta: The Annual Meeting of the American Political Science Association.
7. Fischer, Markus. (2006). "Culture and Foreign Politics", in: Brenda Shaffer (ed.), The Limits of Culture: Islam and Foreign Policy, Cambridge: The MIT Press.
8. Fox, Jonathan and Shmuel Sandler. (2006). “Bringing Religion into International Relations”, Publisher Palgrave Macmillan, September,2006.
9. Griffiths, Martin. (2012). “International Relations for 21 Century”, Routledge, London.
10. Gurbuz, Mustafa. (2004). "Identity Problematique in International Relations Theory"” MA Thesis, the Institute of Economics and Social Sciences, Bilkent University, Ankara.
11. Harshe, Rajen. (2006). "Identity and International Relation", Economic and Political Weekly.
12. Hill, Christopher. (2002). "Changing Politics of Foreign policy", New York: Palagrave Macmillan.
13. Kratochvil, Peter. (2009). “theReligious Turn in IR: ABrief Assessment, Institute of International Relations, NGO, Perspec- tives, Vol.17, No.2,2009, pp5-11.
14. Lewis, Bernard. (1998). “The Multiple Identities in the middle East”, UK: Weidenfeld and Nicolson.
15. Linklater, Andrew. (1995). “Neo-Realism in theory and practice", in: lcen Both and Steven M. Smith, International Relations Theory, Cambridge, Polity Press.
16. Mayall, James. (2000). “Democracy and International Society”, International Affairs, Vol. 76.
17. Roussaue, David L & Retamero, Rocio Garcia. (2007). "Identity, Power and Threat Perception: Across National Experimental Study", Journal of Conflict Resolution, Vol. 51, No.5.
18. Rousseau, David L. (2007). “Identity, Power and Threat Perception a Cross-National Experimental Study”, Journal of Conflict Resolution, Vol. 51. No.5, October 2007, pp. 744-771.
19. Walt, Stephen M. (1998). "International Relation: One World, Many Theories” foreign policy: No. 110.
20. Wendt, Alexander. (1992). “Anarchy is what states make of it: the social construction of power Politics”, International Organization, Vol. 46, No.2.
21. Wendt, Alexander. (1994). “Collective Identity Formation and the International State, American Political Science Review, Vol. 88, No. 2.
22. Wendt, Alexander. (1995). “Constructing International Politics, International Security, Vol. 20, No.1.
23. Wendt, Alexander. (1999). “Social Theory of International Politics”, Cambridge: Cambridge University Press.
24. Zchfuss, Maja. (2002). “Constructivism in International Relations: The Politics of Reality”, Cambridge: Cambridge University Press.